اللغة للنفي والاثبات وان معنى هذه الكلمة الخصوص ويعلم كل احد
بالضرورة ان معنى اقيموا الصلوة وايتوا الزكوة ونحوه طلب الايجاد المامور
به وان لم يعلم ان صيغة افعل للوجوب فما كان من هذا القسم لا يعذر
احد بدعي الجهل بمعانى الفاظه لانه معلوم لكل احد بالضرورة واما ما
لا يعلمه الا الله فهو ما يجري مجرى الغيوب نحو الآي المتضمنة لقيام الساعة
وتفسير الروح والحروف المقطعة وكل متشابه في القرآن عند اهل الحق
فلا مساغ للاجتهاد في تعيينه ولا طريق الى ذلك الا بالتوقيف بنص من
القرآن او الحديث او اجماع الامة على تاويله واما ما يعلمه العلما
ويرجع الى اجتهاد هو فهو الذي يعلن عليه اطلاق التاويل وذلك
استنباط الاحكام وبيان المجمل وتخصيص العموم وكل لفظ احتمل معنيين
فصاعدا فهو الذي لا يجوز لغير العلما الاجتهاد فيه وعليهم اعتماد
الشواهد والدلايل دون مجرد الراي فان كان احد المعنيين اظهر
وجب الحمل عليه الا ان تقوم دليل على ان المراد هو الخفي وان استويا ولا استعمال
فيهما حقيقة لكن في احدهما حقيقة لغويه او عرفيه وفي الاخر شرعيه
فالحمل على الشرعيه اولى الا ان يدل دليل على ارادة اللغويه كما في وصل عليهم
ان صلوتك سكن لهم ولو كان في احدهما عرفيه والاخر لغويه فالحمل على
العرفيه اولى وان اتفقا في ذلك ايضا فان تنافيا في احتمالهما ولو لم يكن المراد منهما
باللفظ الواحد كالقرء للحيض والطهر اجتهد في المراد منهما بالامارات
الدالة عليه فما ظنه فهو مراد الله في حقه وان لم يظهر له شي فهل
يتخير في الحمل على ايهما شاء او ياخذ بالاغلظ حكما او بالاخف اقوال
وان لم يتبين فيما وجب الحمل عليهما عند المحققين وتكون ذلك ابلغ في الاجتهاد
والمصاحة الا ان يدل دليل على ارادة احدهما اذا عرف ذلك فيبقى الحديث
من تكلم في القرآن برايه على قسم من هذه الاربعة احدها تفسير اللفظ
لاحتياج المفسر له الى التبحر في معرفة لسان العرب والثاني حمل اللفظ المحتمل
على احد معنييه لاحتياج ذلك الى معرفة انواع من العلوم المتبحر في العربية واللغة

ومن الاصول ما ندرك به حدود الاشيا ووضع الامر والنهي والخبر المجمل
والمبين والعموم والخصوص والمطلق والمقيد والمحكم والمتشابه والظاهر
والماول والخصه والمجاز والصريح والكنايه ومن الفروع ما ندرك به
الاستنباط هذا اقل ما يحتاج اليه ومع ذلك فهو على خطر فعليه ان يتوقف
يحمل كذا ولا يجزم الا في حكم اضطر الى الفتوى به فادى اجتهاده اليه
فجزم مع تجويز خلافه انتهى وقال ابن الغيب حملة ما يحصل في معنى
حديث المفسر بالراي خمسة اقوال احدها المفسر من غير حصول
العلوم التي يجوز معها التفسير الثاني تفسير المتشابه الذي لا يعلمه الا
الله الثالث المفسر المقرر للمذهب الفاسد بان يجعل المذهب
اصلا والمفسر تابعا له فيرد اليه باي طريق امكن وان كان صحيحا الرابع
المفسر ان مراد الله كذا على القطع من غير دليل الخامس التفسير بالاستحسان
والهوى ثم قال اعلم ان علوم القرآن ثلاثة اقسام الاول علم لم يطلع
الله عليه احدا من خلقه وهو ما استاثر به من علوم اسرار كتابه من
معرفة كنه ذاته ومعرفة حقايق اسمايه وصفاته وتفاصيل علوم غيوبه
التي لا يعلمها الا هو وهذا لا يجوز لاحد الكلام فيه بوجه من الوجوه اجماعا
الثاني ما اطلع الله عليه نبيه من اسرار الكتاب واختصه به وهذا لا يجوز
الكلام فيه الا له صلى الله عليه وسلم اصلا ان اذن له قال واوايل السور من
هذا القسم وقيل من القسم الاول الثالث علوم علمها نبيه صلى الله عليه وسلم
من المعاني الجليه والخفيه وامره بتعليمها وهذا ينقسم الى قسمين منه ما لا يجوز
الكلام فيه الا بطريق السمع وهو اسباب النزول والناسخ والمنسوخ والقرات
واللغات وقصص الامم الماضيه واخبار ما هو كاين من الحوادث وامور
المحشر والمعاد ومنه ما يوخذ بطريق النظر والاستدلال والاستنباط
والاستخراج من الالفاظ وهو قسمان قسم اختلفوا في جوازه وهو
تاويل الايات المشتبهات في الصفات وقسم اتفقوا عليه وهو استنباط
الاحكام الاصليه والفرعيه والاعتراض لان مبناها على الافهام وكذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)